دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية التركية : أبعادها و آفاقها
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	كارت، جلال الدين
المجلد/العدد:	ع107
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	صيف
الصفحات:	160 - 172
رقم MD:	584003
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	تركيا ، السياسة الخارجية ، العلاقات الدولية ، التنمية المستدامة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/584003

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية التركية أبعادها وآفاقها

جلال الدين كارت *

قبل البدء... أرغب في تقديم الإطار العام لمحاضرتي:

١ ـ أود البدء بدراسة العوامل التي أثرت على صوغ السياسة الخارجية

٢ ـ وبعدها انتقل إلى ذكر العوامل التي أثرت في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

٣ ـ أبعاد وآفاق العلاقات الخارجية التركية

٤ ـ من الطبيعي أن أذكر العلاقات التركية مع:

أ ـ البلاد المجاورة

ب ـ البلقان

ج ـ آسيا الوسطى

د ـ الإتحاد الأوروبي

و ـ وأخيراً وليس آخراً الشرق الأوسط.

إن بعض العوامل الموضوعية والذاتية، بما في ذلك العوامل الجغرافية، تصوغ شكل وتنفيذ السياسة الخارجية لأي بلد ومن الطبيعي أن تتغير هذه العوامل من بلد إلى آخر.

يمكن تصنيف هذه العوامل إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى

ـ الجغرافيا

ـ البلدان المجاورة

ـ التاريخ

ـ السكان

ـ يمكن اعتبار الاقتصاد المحدد الثابت في صوغ السياسة الخارجية بالتوازي مع:

ـ التغيرات الإقليمية والدولية

ـ التطورات التكنولوجية

(*) سفير تركيا في لبنان.
مداخلة في «حلقة نقاش» مغلقة حول السياسة الخارجية التركية نظمها مركز الدراسات الإستراتيجية ـ بيروت في قاعة محاضراته، بتاريخ ٢٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٢ وقدم لها وأدارها الدكتور محمد نور الدين.

ـ الأحداث غير المتوقعة أو لم تكن في الحسبان مثل هجمات ١١ أيلول / سبتمبر الإرهابية
ـ وحتى الكوارث الطبيعية يمكن إعتبارها من المتغيرات المؤثرة التي تعدل خيارات السياسة الخارجية.

لا يمكن للمرء أن ينكر أثر هجمات ١١ أيلول على المستوى الدولي وكيف تغيرت الأمور بشكل درامي بعد هذه الهجمات.

دعوني أذكركم بأن كارثة الزلزال التي ضربت تركيا في ١٧ آب من العام ١٩٩٩ سرّع في عملية جهود التقارب التي كانت قد بدأت بين تركيا واليونان قبل وقت قليل من حدوث هذه الكارثة. واعتقد أنه للشرح الدقيق للديناميات المعاصرة للعلاقات الدولية وتوازنات القوى الجديدة في العالم ولفهم الدوافع الكامنة وراء التحالفات الدولية ينبغي أن يركز المرء على مصطلح «العولمة» ولا يمكن لأي دولة في العالم أن تكون بمنأى عن التأثيرات الإيجابية والسلبية للعولمة التي جعلت العالم أصغر مما هو.

على كل بلدان العالم أن تأخذ في حسبانها النزاعات الدولية عندما تشرع في عملية إتخاذ قراراتها.

وقبل البدء بالتفاصيل دعوني أتحدث قليلاً عن إيجابيات وسلبيات العولمة والتي هي التعبير الشائع في الوقت الحالي.

هذه هي القيم الصاعدة للعولمة:

١ ـ تزيد من التفاعل بين البلدان.
٢ ـ تطوير تكنولوجي سريع خاصة في حقل الإتصالات.
٣ ـ تقريب المسافات بين الدول وجعل كل مواطني العالم أقرب إلى بعضهم البعض.
٤ ـ تدفق حر لرأس مال المتعدد الجنسية حول العالم.
٥ ـ زيادة تأثير شركات متعددة الجنسية في التجارة العالمية.
٦ ـ ظهور منظمات التجارة العالمية كهيئات منظمة التجارة الدولية.
٧ ـ اقتصاد السوق الحرة.
٨ ـ إنشاء كتل إقليمية في كل منطقة من العالم.
٩ ـ إحترام حقوق الإنسان.

ومن جانب آخر:

١ ـ تهديدات إرهابية جديدة.
٢ ـ العنصرية ـ العرقية.
٣ ـ كره الأجانب.
٤ ـ زيادة الشرخ بين الفقراء والأغنياء.

يعتبر إزدياد الهجرة غير الشرعية أحد العوامل السلبية للعولمة. وخلاصة القول فإن

التفاعل وردود الفعل بين الدول بلغت مستوى عالياً من العولمة. إن كارثة اقتصادية في جزء ما من العالم لها تأثير مباشر على الجزء الآخر.

جميعنا نذكر كيف أن ظهور الكوارث المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ كان له أثر سلبي على الإقتصاد الروسي الذي وقع في كارثة مالية ضخمة عام ١٩٩٩. هذه مفارقة لم يكن في الإمكان تخيلها حتى منذ عقدين.

وفي الألفية الجديدة لا يمكن العيش في عزلة. وبتعبير آخر فإنه من المستحيل العيش من دون إقامة علاقات مع دول أخرى. ومع هيئات غير حكومية مثل منظمة التجارة العالمية أو الإتحاد الأوروبي اللذان يضطلعان بدور مهم في عالمنا المعاصر.

ولقد بات التقسيم بين السياستين الداخلية والخارجية لا معنى له كما إن الزمن قد تخطى بعض المفاهيم في العلاقات الدولية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلى سبيل المثال:

- إحترام حقوق الإنسان.
- حماية البيئة.
- الحفاظ على الإرث الثقافي. هذه كلها لم تعد من صلاحيات أي بلد. فمكافحة الإعتداء على حقوق الإنسان ومكافحة تدمير البيئة والإرث الثقافي أصبحت من المسؤوليات الجماعية والمجتمع الدولي.

إن تبني مقاربات مقبولة دولياً بات شرطاً محدداً لوصول البلدان إلى الهيئات الدولية.

وتظهر كل هذه الأمثال إن عملية القرارات في السياسات الخارجية شهدت بمرور الوقت عملية تحول. المجتمع الدولي يسير في إتجاه تبني القيم المشتركة.

الضيوف الكرام:

العالم في عام ٢٠٠٢ مختلف تماماً عن العالم عام ١٩٧٠، هناك نظام عالمي جديد.

ومن البديهي القول أن تركيا لا يمكنها أن تعزل نفسها عن هذه التطورات. آخذاً في الحسبان ما ورد آنفاً سأحاول الآن تناول السياسة الخارجية التركية:

- رؤيتها،
- وفي ضوء التطورات الكونية الحالية.

تركيا بلد يتميز بـ:

١ ـ شعب فتي وحيوي يبلغ عدده نحو ٦٧ مليون نسمة

٢ ـ موارد طبيعية غنية

٣ ـ إقتصادها يقع في المرتبة الـ ١٨ في العالم من حيث الكبر

٤ ـ متعددة التراث الثقافي من العثمانيين إلى السلاجقة ومن الحثيين إلى المماليك

٥ ـ جيش مدرب حسن التدريب ويعد ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي

أما من الناحية الجغرافية فإن تركيا تتميز بـ :

١ ـ محاطة بـ ثلاثة بحار

٢ ـ تشكل جسراً طبيعياً يربط أهم قارتين في العالم: آسيا وأوروبا

٣ـ تقع على تقاطع أوروبا، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

٤ ـ تقع بين أوروبا ومصادر الطاقة الغنية للشرق الأوسط وحوض قزوين

٥ ـ لها مضائق تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط.

لذا، فإن لتركيا موقعاً إستراتيجياً مهماً جداً.

إلى ذلك فإنها تقع في قلب أكثر المناطق تفجراً في العالم: البلقان ـ القوقاز والشرق الأوسط. وأعتقد أن الحضور الكريم يوافقني الرأي بأن لتركيا موقعاً جيوسياسياً ومن الطبيعي أن جغرافية تركيا لها أهمية في السياسة الخارجية.

لقد كنت وما زلت أعتبر أن للتاريخ دوراً أساسياً وحاسماً في تحديد ماضي وحاضر تركيا. أعتقد أنه الميزة الأهم لدينا: فنحن في الحقيقة نملك إرث الإمبراطورية العثمانية ومميزاتها الثقافية والإدارية والتي كان لها تأثير كبير في منطقة كبيرة جداً من البلقان وحتى الشرق الأوسط. هذا التأثير أدى إلى جعل تركيا بلداً متعدد الهوية.

تنتمي تركيا إلى أوروبا ولكنها في الوقت نفسه تنتمي إلى الشرق الأوسط والبلقان، والقوقاز وآسيا الوسطى. ولنا تاريخ وقيم وثقافة مشتركة وعميقة الجذور مع كل تلك المناطق لذا أنا مع القول إن تركيا بلد فريد من نوعه في هذا العالم.

ولتركيا روابط عميقة مع آسيا، والشرق الأوسط والثقافات الغربية. وتركيا المسلمة هي الدولة العلمانية الوحيدة في العالم وهي التي برهنت أن الإسلام يمكنه أن يتعايش مع الديموقراطية. هذه العوامل جمعاء، دفعت تركيا لتنهج سياسة خارجية متعددة الأوجه والأبعاد والتي يمكنها مواجهة تحديات دولية وإقليمية على حد سواء.

إضافة إلى ذلك، فإن التحولات الدرامية التي شهدناها منذ العقد الأخير للقرن العشرين انتجت رؤى وتحديات جديدة لتركيا:

١ ـ إنهيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية.

٢ ـ ظهور الدول المستقلة حديثاً في البلقان، القوقاز وآسيا الوسطى وتركيا تشارك هذه الدول في ثقافة مشتركة، تاريخ مشترك وحتى لغة مشتركة.

إن كل الحكومات التركية المتعاقبة أخذت في الحسبان هذه المحددات وهذه التطورات للسياسة الخارجية ولكن هناك عامل أساسي غير متغير والذي يشكل الحافز الأساسي لسياستنا الخارجية. هذا الهدف يختصره شعار مصطفى كمال أتاتورك الشهير: «سلام في الوطن سلام في العالم».

تركيا كانت ولا تزال تستخدم مميزاتها الإقتصادية والسياسية والديبلوماسية لخير

الإنسانية وإحتواء الأزمات الخطيرة بما يوافق القُول الشهير لمؤسسها.

وتقوم سياسة تركيا التقليدية على إقامة علاقات تعاون وصداقة مع كل البلدان.

وتدعم تركيا بقوة الجهود الآيلة الحؤول دون الأزمات وحلها. وبالتالي، فإن تركيا تقوم بكل ما في وسعها لحفظ السلام والأمن والإستقرار في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. ويساهم الجنود والمراقبون الأتراك في بعثات حفظ السلام في البوسنة والهرسك، ومقدونيا وجورجيا والخليل في فلسطين. وكذلك أدت المبادرات التركية إلى إنشاء قوة متعددة الجنسية وقوة بحرية للبحر الأسود. وتركيا تراقب عن كثب الأوضاع في جنوب القوقاز وهي إقترحت حلف إستقرار للمنطقة.

كذلك فإن تركيا تساهم بفاعلية في عملية إعادة بناء إفغانستان. فنحن نساعد في بناء الجيش والشرطة الأفغانيين. إلى ذلك فإن تركيا تولت في الأسبوع الفائت قيادة القوة الدولية للمساعدة على الأمن.

وتسعى تركيا لتحسين علاقاتها التجارية والإقتصادية مع البلدان المجاورة. فنحن نرى أن إنشاء حزام من التعاون في الجوار يخدم مصالح كل المنطقة كما ان التعاون الإقليمي يساعد على تكريس تفاهم البلدان المعنية.

فمنظمة البحر الأسود للتعاون الإقتصادي وهي بقيادة تركيا تشكل مثالاً ناجحاً للتعاون الإقليمي. ونحن نحتفل هذا الشهر بالذكرى السنوية العاشرة لقيام هذه المنظمة.

وقد قدمت هذه المنظمة مساهمات جوهرية لتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية وتعزيز الثقة المتبادلة والإستقرار في منطقة حوض البحر الأسود. ونحن سعداء بالإنجازات الذي أحرزناها من خلال هذه المنظمة.

إن قيام السلام الدائم والأمن والإستقرار في القوقاز هو أحد أولويات السياسة الخارجية ونحن نساند علاقات الصداقة بين بلدان المنطقة.

وتركيا تعتبر إحترام إستقلال وسلامة كل بلدان القوقاز من الأمور الأساسية لديها. وتدعم تركيا تطور جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى عبر الحفاظ على إستقلالها وسيادتها وأمنها وهي قدمت كل دعم ممكن لإعادة بناء أنظمتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

غير أن إهتمام تركيا في المنطقة يقترن ببعض المشاريع الواعدة مثل:

- خط أنابيب النفط باكو- تبليسي - جيحان
- نقل الغاز الطبيعي التركماني إلى أوروبا عبر تركيا.

وهذه المشاريع الضخمة بدأت تجتذب إهتمام شركات النفط والغاز المتعددة الجنسية فضلاً عن الدول المعنية، ولقد أنجز تقريباً مشروع دراسة المردودية بخط أنابيب النفط باكو تبليسي جيحان والأرجح أن تجري المناقصة الدولية للمشروع في العام القادم.

وتوفر تركيا طريقاً ملائماً ومناسباً من حيث مقارنة السعر بالتكلفة لنقل مصادر الطاقة

الطبيعة من حوض قزوين إلى الغرب وسيؤدي تنفيذ هذه المشاريع إلى تحويل تركيا إلى محطة إستقبال وتصدير الطاقة في أوراسيا.

وستستمر تركيا في إتباع هذه السياسة لتمكين جمهوريات القوقاز واسيا الوسطى من إتخاذ خطوات أخرى:

- في إتجاه تطبيق حكم القانون.
- وفي إتجاه قيام اقتصاد السوق الحرة.
- ومن أجل مكانة تمكنها من الإعتزاز بنفسها في الساحة الدولية.

وتعتبر تركيا الإتحاد الروسي شريكاً لها في العمل على تحقيق السلم والأمن في المنطقة. ذلك أن زيادة رفاه الشعبين التركي والروسي يخدم المصلحة المثلى لشعوبنا. وتعتمد روسيا وتركيا آليات تشاور وحوار سياسي منتظم الذي يسهل تفهماً أفضل بين الدولتين. ويتمتع بلدانا بعلاقات إقتصادية وتجارية عميقة. فروسيا هي أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لتركيا ويتوقع أن تنمو العلاقات الثنائية كثيراً عندما ينتهي العمل بمشروع النهر الأزرق وهو خط أنابيب مباشر للغاز الطبيعي.

وتظهر خطة العمل للتعاون في أوراسيا التي وقعت مؤخراً من جانب تركيا وروسيا إصرار البلدين على إستمرارية وتطوير المشاركة بينهما.

وكما ذكرت في بداية كلمتي تولت تركيا الأسبوع الفائت إمرة القوة الدولية للمساعدة على الأمن في أفغانستان. ذلك أن تحقيق السلم والإستقرار في أفغانستان وإعادة بناء البلد أمر في غاية الأهمية وأعتقد إن المسألة الأفغانية تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي.

- ففي أفغانستان أحد أهم تجمعات الألغام في العالم
- وهناك أربعة ملايين لاجىء أفغاني في باكستان وإيران
- وهناك مليون مهجر داخل البلاد.
- البنية الداخلية للبلاد مدمرة بشكل يكاد يكون كاملاً.

ولقد تابعت تركيا المحادثات الداخلية الأفغانية التي تمت برعاية الأمم المتحدة منذ البداية. وإنه لأمر مصيري جداً أن تواصل عملية الوفاق هذه مسيرتها. إذ لا يمكن حل مشكلة أفغانستان إلا من خلال الأفغان أنفسهم. وتقتصر مهمتنا على المساعدة والدعم لجهودهم. ونظراً للعلاقات التاريخية الجيدة مع الأفغان فإن تركيا ستستمر ببذل كل جهد ممكن في سبيل دعم الشعب الأفغاني.

دخلت العلاقات بين تركيا واليونان في مرحلة جديدة في تموز / يوليو ١٩٩٩. فقد أمر وزيرا الخارجية في البلدين وزارتيهما بإنشاء علاقة قائمة على التشاور والعمل المشترك في الأمور الثنائية.

إن تضامن حكومة اليونان وشعبها في إثر الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا في آب / أغسطس ١٩٩٩ قد سرع عملية التقارب بين البلدين. ولقد وقع بلدانا في عام ٢٠٠٠ تسعة إتفاقات تعاون تتعلق بحقول الإقتصاد والتجارة والسياحة والبيئة ولقد لاقى التقارب بين تركيا واليونان صدىً طيباً لدى المجتمع الدولي وأحرز وزيرا خارجية البلدين جائزة «رجل الدولة» من معهد شتروزغرب من نيويورك في ٢ أيار / مايو ٢٠٠٠ وذلك لجهودهما الديبلوماسية.

ولقد بدأت المشاورات المنتظمة تسفر عن نتائج ملموسة بين البلدين سواء على الصعيد السياسي أم على الأصعدة الأخرى.

ولقد بدأ وزيرا خارجية البلدين في ١٢ آذار / مارس ٢٠٠٢ محادثات إستكشافية في الشؤون السياسية. وهي محادثات تعقد بالتناوب بين أنقرة وأثينا. وقام وزيرا الخارجية بزيارة مشتركة لفلسطين وإسرائيل في ٢٢ ـ ٢٥ نيسان / أبريل من هذا العام في محاولة لتخفيف التوتر في المنطقة والتقيا الرئيس عرفات ورئيس الوزراء شارون.

هذا، وتوصلت تركيا واليونان في السنوات الأخيرة إلى تفاهم مشترك على متابعة الحوار. ويجب إعتبار الزيارة المشتركة لفلسطين وإسرائيل كنتيجة ملموسة للتقارب التركي ـ اليوناني.

وفي الأسبوع الفائت تقدم البلدان بطلب مشترك لتنظيم بطولة الأمم الأوروبية في كرة القدم لعام ٢٠٠٨.

وإننا نؤمن بقوة أن كلا البلدين سيتعاونان في كل الحقول ويحلان جميع المشاكل الثنائية بوساطة الحوار. ويتطلب خلق إستقرار وسلام طويلا الأمد في البلقان إيجاد مناخ من الثقة في المنطقة. ولكي نتجنب مآسي جديدة، علينا الحفاظ على نسيج البلقان المتعدد الاتنيات والأديان والثقافات. الأمر الذي يعني أنه يتعين إحترام حقوق وحريات الأقليات البلقانية. وتبذل تركيا كل جهد ممكن لتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة بين دول البلقان.

وللبلقان أهمية عظمى لدى تركيا فهو جسر طبيعي يربطها بأوروبا وتربط بينها وبين دوله روابط وثيقة. فالكثير من مواطنينا من أصل بلقاني وأي عدم إستقرار في البلقان يشكل تهديداً مباشراً لأمن تركيا وأوروبا. ونحن نتمتع بعلاقات متينة بدول البلقان.

ـ ولدى تركيا ورومانيا وبلغاريا آلية تشاور دائمة على المستوى الرئاسي.

ـ تؤيد تركيا مطلبي رومانيا وبلغاريا للإنضمام لعضوية حلف شمال الأطلسي

ـ تشارك القوات التركية في قوات حفظ السلام الدولية في كوسوفو ومقدونيا والبوسنة والهرسك.

ـ كذلك فإن علاقات تركيا بسلوفينيا وكرواتيا هي علاقات ممتازة بدورها.

ـ وبعد فترة من التوتر في خلال الحرب البوسنية عادت العلاقات التركية إلى التحسن

مجدداً وأني لعلى ثقة من إنها ستتحسن كثيراً في المدى المتوسط.

والآن دعونا نتعرض بسرعة لعلاقات تركيا بالإتحاد الأوروبي:

كما تعلمون تركيا هي عضو مرشح للإتحاد الأوروبي وعضو مشارك. أما الإتحاد الجمركي بين تركيا والإتحاد الأوروبي فقد دخل حيز التنفيذ منذ أول كانون الثاني / يناير ١٩٩٦. والإتحاد الأوروبي بأكمله هو الشريك التجاري الرئيسي لتركيا. وعضوية الإتحاد الأوروبي أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية التركية فنحن نرى أن عضوية تركيا في الإتحاد سوف تغني تنوعه الثقافي والعرقي. كذلك فإن عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي ستدحض مقولة صدام الحضارات وتعرض نموذجاً حياً للتعايش بين الإسلام والمسيحية. وتقوم الجمعية الوطنية التركية منذ نحو السنة ببذل جهد كثيف لتعديل قوانين البلاد بما يتوافق مع قواعد الإتحاد الأوروبي.

ولقد إتخذت تركيا كل خطوة ضرورية وممكنة بمقتضى خطتها القومية لبناء الهيكل الرئيسي الذي يمكنها من الإنضمام للإتحاد الأوروبي. دعوني أقول أن النقاشات الحالية الدائرة في الأحزاب التركية السياسية حول بعض الإصلاحات المقترحة يجب النظر إليها كأمر طبيعي في مجتمع متعدد.

ويبدو أن هناك بعض الدوائر التي تتحفظ عن عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي ولكن يمكنني أن أؤكد لكم ان غالبية الشعب التركي بما في ذلك الأحزاب السياسية تؤيد إنضمام تركيا إلى الإتحاد.

أما في قبرص، فقد عاود الأطراف المحادثات المباشرة في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢ وذلك بمبادرة من رئيس جمهورية شمال قبرص التركية، رؤوف دنكتاش، وتدعم تركيا بقوة المحادثات المباشرة بين الطرفين. ونأمل بصدق أن يتوصل القبارصة الأتراك واليونانيون إلى تسوية عادلة وشاملة وقابلة للحياة في الجزيرة وتدعم تركيا في شدة الجهود التي ترعاها الأمم المتحدة للوصول إلى هذه الغاية. ولكن لا يمكن حل المسألة القبرصية إلا إذا أخذ في الإعتبار المبادىء التالية:

● هناك أولاً شعبان متميزان ودولتان ذات سيادة في الجزيرة وأي حل يجب أن يأخذ هذه الحقيقة في الإعتبار. وأي إقتراح آخر لا يعترف بسيادة القبارصة الأتراك ومساواتهم السياسية سيؤول به الأمر حتماً إلى الفشل.

● لا يمكن النظر إلى القبارصة الأتراك كأقلية، وبالتالي من الضروري تأسيس شراكة جديدة بين الأفرقاء في الجزيرة تقوم على المساواة والسيادة للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

وفي إطار هذا الفهم اقترحت جمهورية شمال قبرص التركية قيام كونفيديرالية في الجزيرة بين دولتين متساويتين ذات سيادة. أما إسم هذه الكونفيديرالية فليس مهماً بالنسبة إلى

القبارصة الأتراك، إذ يمكن أن تسمى الإتحاد القبرصي أو أي إسم آخر. المهم بالنسبة إليهم هو السيادة والمساواة.

فالقبارصة الأتراك والجمهورية التركية لن يتخلوا أبداً عن معاهدات ١٩٦٠ التي تمنح تركيا وضع الضامن في قبرص.

والإقتراحات التي تدعو إلى تعديل أو إعادة كتابة دستور قبرص لعام ١٩٦٠ غير كافية للتوصل إلى حل يتفق عليه الطرفان.

فكما تعلمون جميعاً تقدمت إدارة قبرص اليونانية من جانب واحد بطلب إنضمام إلى الإتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٠. ولسوء الحظ فإن الإتحاد الأوروبي رد إيجاباً في عام ١٩٩٣، وبات لدى قبرص اليونانية وضعية العضو المرشح في الإتحاد. دعوني أوضح بعض الحقائق بإختصار:

أولاً: لا تمثل الإدارة القبرصية اليونانية الجزيرة كلها.

ثانياً: بموجب معاهدات ١٩٦٠ للضمان والتحالف لا يمكن لـ «الجمهورية القبرصية» أن تنضم إلى أي هيئة دولية ليست تركيا واليونان أعضاء فيها.

وبالتالي فإن طلب الإدارة القبرصية اليونانية الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي ليس قانونياً وفقاً لمنظومة هذه المعاهدات. دعوني أذكركم إن معاهدات ١٩٦٠ التي أنشأت «الجمهورية القبرصية» لا تزال نافذة.

ونحن نقوم دائماً بلفت الإتحاد الأوروبي إلى ضرورة عدم قبول القبارصة اليونانيين في الإتحاد قبل التوصل إلى حل يتفق عليه الطرفان في الجزيرة.

إن حكومة تركيا لن تتوانى عن إتخاذ أي خطوات ضرورية ومن دون أي تردد في حال قبلت عضوية القبارصة اليونانيين في الإتحاد الأوروبي. ولقد أكدت كل الحكومات التركية المتعاقبة هذا الموقف. فالقضية القبرصية هي قضية أمن قومي بالنسبة إلى تركيا، وبالتالي فإن أي تغيير حكومي أو نحو ذلك لن يغير الموقف التركي الرسمي. ولقد قامت تركيا دائماً بنقل هذه الآراء إلى المسؤولين في الإتحاد الأوروبي. ونأمل أن يتعاطى الإتحاد في هذه القضية في شكل موضوعي، وإلاّ فمن المؤكد أن الأمر سيصبح أكثر تعقيداً.

وكما قلت في بداية كلمتي فإن تركيا تولي إهتماماً كبيراً بعلاقاتها بالدول المجاورة.

ويسعدني جداً أن أقول أن علاقاتنا مع سوريا وإيران تتطور باضطراد.

لقد قام رئيس الجمهورية التركية السيد أحمد نجدت سيزير بزيارة إلى إيران في ١٦ ـ ١٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٢ ولقد أظهر الجو الودي الذي ساد الزيارة أن مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بين طهران وأنقرة قد بدأت. إلى ذلك فإن التعاون الأمني البناء بات قائماً بين البلدين. كذلك فإن إفتتاح قسمٍ لتدريس اللغة والأدب التركيين في جامعة العلامة الطبطبائي في خلال الزيارة يعكس تطور العلاقات بين البلدين.

كذلك تحسنت العلاقات التجارية بين البلدين في السنوات الأخيرة. وبلغت في السنة الفائتة ١,٤ مليار دولار أميركي.

ولقد بدأت إيران منذ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢ بتصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا بواسطة خط أنابيب. وهذا مشروع كلف ٣٠ مليار دولار أميركي. إضافة إلى هذه التطورات الإيجابية في العلاقات الثنائية مع إيران، فإن البلدين ينسقان معاً في المنظمات الإقليمية التي ينتسبان معاً إليها.

وتركيا وإيران عضوان مؤسسان في منظمة التعاون الإقتصادي (ECO). ولقد قام بلدانا بدور رئيسي في إعادة إحياء هذه المنظمة.

وثمة مصلحة لتركيا وإيران في آن في أن ينسقا ويتعاونا إلى أكبر حد ممكن ليس في الشؤون الثنائية فحسب بل في الشؤون الإقليمية أيضاً.

ولدينا كذلك علاقات ممتازة مع جارة آخرى لتركيا هي سوريا، والعلاقات بين البلدين تشهد تقدماً مضطرداً منذ عام ١٩٩٨.

ولقد تبادل البلدان زيارات عدة. ففي السنوات الأخيرة كانت هناك ١٢ زيارة رسمية على المستوى الوزاري. وفي الأسبوع المنصرم قام رئيس الأركان السوري الجنرال حسن تركماني بزيارة رسمية إلى تركيا وتم خلال الزيارة توقيع إتفاقين للتعاون العسكري هما:

- التعاون التقني والعلمي
- والتدريب في الحقول العسكرية.

ولا ريب في أن تحسين التعاون الأمني بين البلدين سوف يعزز السلام والإستقرار في المنطقة. هذا وسيزور رئيس الوزراء السوري تركيا عما قريب. وتركيا وسوريا عازمتان على تعزيز الروابط بينهما في مختلف الميادين.

والآن أريد أن أتحدث عن جار مهم آخر لتركيا هو العراق، لقد كان العراق أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لتركيا قبل حرب الخليج. ولكن حرب الخليج ولسوء الحظ، غيرت الوضع في شكل درامي منذ آب / أغسطس ١٩٩٠.

إن تركيا هي البلد الثاني بعد العراق الذي تأثر سلباً بفعل العقوبات التي فرضت على بغداد. وتقدر خسائر تركيا بسبب العقوبات بنحو ٥٠ مليار دولار أميركي.

بل إن فراغ القوة في شمال العراق شكل تهديداً دائماً لأمن تركيا. فكما نعرف جميعاً قامت المنظمة الإرهابيةPKK - KADEK بشن هجماتها الإرهابية على تركيا ولا تزال قواعدها قائمة في تلك المنطقة.

فإذا أخذنا كل ذلك في الحسبان يدرك المرء بسهولة مدى أهمية العراق بالنسبة إلى تركيا. بيد إن تركيا كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إنما تلتزم بالقرارات الدولية المتصلة بالعراق.

ولقد أكدت تركيا في جميع المناسبات ضرورة الحفاظ على إستقلال العراق ووحدته السياسية وسلامة أراضيه. ونحن نأمل بكل تأكيد بأن يعود العراق إلى الإندماج في المجتمع الدولي وأن يتخلص الشعب العراقي من الوضع الصعب الذي يعانيه منذ سنوات. ونتوقع من الدول التي تعنى بالحفاظ على سلامة أراضي العراق ألا تتخذ خطوات قد تكون لها نتائج عكسية.

ونعتقد أن المسألة العراقية لا يمكن أن تُحل إلا في إطار الأمم المتحدة وعبر تعاون العراق مع المجتمع الدولي. ويعتبر الحوار الذي بدأته السلطات العراقية مع الأمم المتحدة وبعض التصريحات الإيجابية التي أدلى بها المسؤولون العراقيون كخطوات يمكن أن تساهم في حل مشكلة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل.

الشرق الأوسط مهم لتركيا. لقد تبادلنا الصداقات والحكمة والذكريات اللامعدودة مع الشعوب العربية. ولدينا قيم ثقافية وتاريخية مشتركة ذات جذور عميقة وليس من الممكن إلا أن تبدي تركيا إهتمامها بالشرق الأوسط. إننا نتابع التطورات في المنطقة بقلق شديد وأسف. ولقد خرجت حلقة العنف بين فلسطين وإسرائيل عن السيطرة والعنف الذي تشهده منذ آذار / مارس تسبب بإنتكاسة جدية في العملية السلمية.

ولقد دأبنا على التعبير عن رأي تركيا في كل مناسبة سانحة والقائل بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للقضية الفلسطينية. كذلك فإن الوضع الحالي في الشرق الأوسط يشكل خطراً شديد على المنطقة. ومن مصلحة جميع الأطراف العودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم.

وتؤمن تركيا أن أي تسوية في الشرق الأوسط يجب أن تأخذ في الإعتبار القرارات الدولية ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويجب أن يطبق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ فوراً. ونرى في مبادرة السلام العربية مقاربة بناءة تتطابق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتنتهز تركيا كل الفرص السانحة للمساهمة في جهود السلام. ولقد كان رئيسنا السابق سليمان ديميريل عضواً في لجنة ميتشل التي أعدت تقريراً تضمن توصيات لوقف العنف. ونحن على إتصال دائم مع الحكومات المعنية لحضها على ضبط النفس وبذل أقصى الجهد لوقف العنف. وأظن أن إنعدام الثقة المتبادل بين الأطراف المتصارعين هو العقبة الرئيسة في طريق السلام. وتركيا على إستعداد للقيام بدور توفيقي في الشرق الأوسط. بل إنه في حال توصل الأطراف المقيمين إلى إتفاق حول الأسس المرجعية والأطر الضرورية فإن تركيا على إستعداد لإستضافة مؤتمر السلام في الشرق الأوسط.

دعوني أوضح بعض ما تناولته الصحافة حول هذا المؤتمر. ففي الأسابيع الأخيرة تحدثت بعض التقارير الصحافية عن إستضافة تركيا لمؤتمر سلام في غياب لبنان وسوريا. إن

هذه الأنباء لا تعكس الحقيقة. فتركيا أولاً مدركة جيدة للأطر والتوازنات في الشرق الأوسط. فنحن نعرف إنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون إشتراك كل الفرقاء المهتمين.
ثانياً، كل ما فعلته تركيا هو إنها أعلنت عن رغبتها في إستضافة هكذا مؤتمر، وهي لم تتلق حتى الآن أي طلب رسمي من أي طرف لإستضافة هذا المؤتمر.
أود أن أنتقل الآن إلى أحداث ١١ أيلول / سبتمبر وتداعياتها. إن هجمات ١١ أيلول / سبتمبر الإرهابية ولدت ظروفاً وتوازنات جديدة في العلاقات الدولية. وهي برهنت عن أن الإرهاب هو الخطر الحالي الواضح على النظام العالمي.
وتركيا التي عانت من الإرهاب طويلاً تدعو دائماً إلى تعاون دولي وثيق لمكافحته. ونحن نؤمن بأن الصراع مع الإرهاب يجب أن يكون غير إنتقائي وشامل،
ـ فلا يوجد أي مثال أعلى،
ـ أو قضية يمكن أن يبررا الإرهاب.
لكن دعوني أقول إنه في الوقت الذي نحضّ المجتمع الدولي على بذل الجهود لمنع الأنشطة الإرهابية فإننا نعارض في شدة مماهاة الأعمال الإرهابية بالإسلام.
ليس للإرهاب دين أو عرف أو جغرافيا أو هوية إثنية. وينبغي أن تواجه الأعمال الإرهابية بالحزم نفسه أياً كان مصدرها. وإننا نستغل كل فرصة سانحة لنؤكد أن من الخطأ الجسيم التماهي بين أحداث ١١ أيلول / سبتمبر والإسلام.
وتؤمن تركيا بأنه يمكن للهويات الإثنية والدينية والثقافية المختلفة أن تتعايش معاً في سلام ووئام. وإنطلاقاً من هذه الخلفية، دعت تركيا إلى منتدى مشترك حمل إسم «الحضارة والإنسجام» عقد في ١١ ـ ١٢ شباط / فبراير ٢٠٠٢ في إسطنبول. ولقد حضر نحو ٧٠ وزير خارجية وغيرهم من الوزراء من بلدان الإتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. أضافة إلى عدد من الأكاديميين البارزين، بمن فيهم ممثل هذه المؤسسة الدكتور محمد نور الدين.
وقبل أن أنهي حديثي دعوني التفت إلى العلاقات التركية ـ اللبنانية. ثمة كثير مما هو مشترك بين البلدين. فكلاهما ديموقراطي وعلماني ويعتمد إقتصاد السوق. ولكن لسوء الحظ، فإن العلاقات بيننا ليست على المستوى الذي نصبو إليه. أي إننا لم نستفد من طاقات وإمكانات بلدينا. وفي هذا الإطار، فإن تركيا عازمة على تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف الحقول.
ويسعدني أن وزير الطاقة والمياه، السيد محمد عبد الحميد بيضون زار تركيا يومي ٢١ ـ ٢٣ حزيران / يونيو تلبية لدعوة تلقاها من نظيره التركي. إن تبادل الزيارات بين تركيا ولبنان من شأنه أن يساهم في تعزيز العلاقات.
والعلاقات التجارية هي أيضاً عنصر مهم. ولقد زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين في

عام ٢٠٠١ بنسبة ٧١ في المئة عن العام الذي سبقه. ولقد زاد عدد اللبنانيين الذين زاروا تركيا في عام ٢٠٠١ بنسبة ٣٠ في المئة.

ولقد عقدت لجنة النقل التركي ـ اللبناني المشتركة إجتماعاً لها في أنقرة في نيسان / أبريل الفائت. ونحن نعمل كي تعقد اللجنة الإقتصادية المشتركة دورتها الثانية وهي التي لم تجتمع منذ عام ١٩٩٣.

وبما أن تركيا عضو مشارك في الإتحاد الأوروبي، فإن إتفاقية الشراكة التي وقعها لبنان أخيراً سوف تفتح مرحلة جديدة في العلاقات التجارية الثنائية. وستعدل تركيا قوانين الجمارك بما يتوافق مع الرسوم التي حددها الإتحاد الأوروبي للصادرات اللبنانية. وهذا يعني أتاحة الفرصة للبنان لتوزيع وزيادة صادراته إلى تركيا. وبالتوازي مع ذلك فإن تركيا اقترحت عقد إتفاق تجارة حرة مع لبنان لمواجهة الصعوبات التجارية التي سيواجهها لبنان في المستقبل القريب.

إننا نبحث عن الطرائق والوسائل التي تمكننا من تعزيز علاقاتنا. وفي هذا الإطار، قررت الجمعية الوطنية التركية إنشاء جمعية صداقة برلمانية مع البرلمان اللبناني. ولقد تحدد بالفعل أعضاء الجانب التركي، ولقد تناهى إلى علمي ان البرلمان اللبناني قد قرر تشكيل الجانب اللبناني. وهذا أيضاً تطور إيجابي يسرنا أن نقدّره.

إن تطوير العلاقات والروابط بين لبنان وتركيا يقع في مصلحة البلدين معاً ويساهم في إرساء رفاه شعبيهما. وهو أمر يخدم أيضاً المنطقة ككل.

يجب أن نترك لأطفالنا مستقبلاً زاهراً. وعلينا أن نترك لهم بيئة أفضل وتنمية مستدامة وسلاماً. وبالتالي، لا بد من بذل كل جهد للتوصل إلى هذا الهدف. هذا هو واجبنا المقدس نحو الإنسانية. وتركيا ستستمر في السعي في إتجاه نحو هذا الهدف إلى الأبد ❑